

النضار

افتتحت مؤتمر "شبكة مراكز التدريب في الشرق الأوسط" الحسن: تقدم كبير في إصلاحات المالية منذ التسعينات

شدّدت وزيرة المال ريم الحسن خلال افتتاحها "المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا GIFT –MENA" في رعاية رئيس الوزراء سعد الحريري، على أن "تقدماً كبيراً تحقق على كثير من مسارات ورشة الإصلاحات الواسعة والطموحة التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة منذ مطلع تسعينات القرن الفائت في مجال المالية العامة"، داعية من "يريد أن يحاكم حقبة، الى عدم التغاضي عن الانجازات التي تحققت خلالها،" وألا ينسى أين كنا وأين أصبحنا بفضل هذه الانجازات". وكشفت أن الوزارة تعمل على وضع أول استراتيجية لبنانية متوسطة الأمد للدين العام لسنوات 2015-2010، بحيث يتم وضع خطط تمويل سنوية وتنفيذها.

وإذ توقعت زيادة في الإيرادات الضريبية "بما يوازي نسبة 1% من الناتج المحلي"، أعلنت أن الوزارة "تسعى في المدى المتوسط إلى وضع إستراتيجية شاملة لتحسين آليات وإجراءات تنفيذ الموازنة وإدارة الخزينة تأخذ في الاعتبار معايير التدقيق الدولية، وتدرس إمكان اعتماد التدقيق الداخلي"، مشيرة الى أن "التوجه نحو تعزيز تطبيق مبدأ الشمولية من خلال ادراج كل النفقات الاستثمارية ومعظم نفقات الخزينة في الموازنة العامة ليس بجديد، بل هو توجه تبلور لدى الوزارة منذ أعوام وبدأ العمل عليه منذ 2007".

وتزامنت كلمة الحسن مع عرض توضيحي على الشاشة، شكرت فيه المشاركين في المؤتمر "الذي يستمر الى الخميس المقبل، ويتناول "إدارة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحديات التطوير وتحسين الأداء في ظل الأزمة العالمية".

ولاحظت أن "الأزمة المالية العالمية دفعت مشاريع الإصلاح في مجال المالية العامة الى رأس الأولويات، وحققت وزارات المال في كل أنحاء العالم على تطوير ممارساتها ونظمها وتشريعاتها واجراءاتها". وذكرت بأن لبنان بقي في منأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، "لا بل حقق نتائج اقتصادية لافتة، إذ خلافاً للمنحى العالمي، حافظ الاقتصاد الوطني على نسب نمو عالية (8% سنوياً)، وعلى نسب تضخم منخفضة (يتوقع ان تصل الى 3,5% في نهاية 2010).

وكانت مديرة "معهد باسل فليحان" لمياء مبيض البساط، قد اشارت في كلمة الافتتاح الى "الإرادة المشتركة لدى الدول الأعضاء في الشبكة، لتطوير السياسات العامة وبناء القدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال التدريب على إدارة الموارد المالية والبشرية". وأعلنت اطلاق المعهد "المناهج الإقليمية الأولى المتخصصة في إدارة المالية الحكومية باللغة العربية"، لافتة الى أنها "أربعة مناهج عالية الجودة تتوجه الى القادة الكبار في المنطقة وتتناول إعداد الموازنة العامة وتنفيذها والمحاسبة والرقابة والتدقيق". وأوضحت أن "العمل على هذه المناهج استغرق ثلاث سنوات بدعم من البنك الدولي".

وشددت رئيسة وكالة التعاون التقني الدولي (ADETEF) التابعة لوزارتي المال والاقتصاد الفرنسيين أنيبس أرسبييه، على أن "الإدارة الفاعلة للمالية العامة هي عنصر أساس في اي حكم جيد، وتتعلق بالنفقات والإيرادات على السواء".



افتتحت مؤتمر GIFT-MENA برعاية الحريري

الحسن: تقدم كبير تحقق في إصلاحات المالية العامة

رأت وزيرة المال ربا الحسن امس خلال افتتاحها في السرايا الحكومية المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا GIFT -MENA برعاية رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، أن «تقدماً كبيراً تحقق على كثير من مسارات» ورشة الإصلاحات» الواسعة والطموحة» التي أطلقها «الحكومات المتعاقبة منذ مطلع التسعينيات من القرن الفائت» في مجال المالية العامة، داعية من «يريد أن يحاكم حقبة»، إلى «ألا يتغاضى عن الانجازات التي تحققت خلالها، وألا ينسى أين كنا وأين أصبحنا بفضل هذه الانجازات.»

وكشفت الحسن عن أن الوزارة تعمل «على وضع أول استراتيجية لبنانية متوسطة الأمد للدين العام للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥، بحيث يتم وضع خطط تمويل سنوية وتنفيذها.»

وإذ توقعّت زيادة في الإيرادات الضريبية «بما يوازي نسبة ١ في المئة من الناتج المحلي»، أعلنت أن الوزارة «تسعى في المدى المتوسط إلى وضع استراتيجية شاملة لتحسين آليات وإجراءات تنفيذ الموازنة وإدارة الخزينة تأخذ في الاعتبار معايير التدقيق الدولية»، وتدرس «إمكان اعتماد التدقيق الداخلي»، مشيرة إلى أن «التوجه نحو تعزيز تطبيق مبدأ الشمولية من خلال إدراج كل النفقات الاستثمارية ومعظم نفقات الخزينة في الموازنة العامة، ليس بجديد، بل هو توجه تبلور لدى الوزارة منذ سنوات، وبدأ العمل عليه منذ العام ٢٠٠٧.»

كذلك شاركت أعضاء شبكة «GIFT-MENA والداعمين لرسالتها في تعزيز المسيرة التنموية من خلال التدريب واللقاءات العلمية والنشر والتعاون العربي والدولي»، وخصت بالذكر فرنسا «التي ساهمت وتساهم مشكورة في دعم لبنان بكل الوسائل وفي تعزيز قدرات وزارة المال خاصة، وكذلك البنك الدولي والمعهد العربي للتخطيط وهم أبرز شركاء معهد باسل فليحان.»

وقالت الحسن إن «استعادة لبنان دوره الرائد في المنطقة العربية، وموقعه كجسر بين صفتي البحر الأبيض المتوسط، وبين الشرق والغرب عموماً، هو هدف أساسي للحكومة التي يقودها الرئيس الحريري»، وأضافت «نحن نفتخر بأن شبكة GIFT-MENA ولدت في بيروت تحديداً، وبأن لبنان، من خلال معهد باسل فليحان، يتولى أمانة السر فيها.»

ولاحظت أن «الأزمة المالية العالمية دفعت مشاريع الإصلاح في مجال المالية العامة إلى رأس الأولويات، وجفرت وزارات المالية في كل أنحاء العالم، لكي تنكب على تطوير ممارساتها ونظمها وتشريعاتها وإجراءاتها»، وتابعت «هذه الأزمة نبهتنا إلى أهمية وجود قهادين في الإدارات الحكومية، يتمتعون في أن واحد بمهارات التخطيط للمستقبل، وبمرونة التكيف مع التحديات الطارئة، وبالقدرة على استنباط الحلول والمقاربات الجريئة والسريعة لمواجهتها».

وذكرت الحسن بأن «لبنان بقي في منأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتابعت «في إطار تعزيز شفافية عمليات تنفيذ الموازنة وفاعلية المال العام، تبنت وزارة المال مبادرات عدة في مجال تحديث عملية الشراء الحكومي بحيث أعدت دفاتر شروط نموذجية ودليلاً وطنياً لإدارة الصفقات العامة، وتستمر الوزارة بتنظيم برامج تدريب سنوية من خلال معهد باسل فليحان لتعزيز القدرات في الشراء وفي عرض أفضل الممارسات في هذا المجال وتخص مسألة الشراء المستدام أو الشراء الأخضر بأهمية كبرى من خلال مساعيها لانضمام لبنان إلى مسار مراكش.»

وخلصت إلى القول «اجتماعنا اليوم ينطوي على أهمية كبيرة، فدولنا المتجاورة لها خلفيات متشابهة وتواجه التحديات نفسها، فجميعنا حصلنا حصتنا من النزاعات والحروب، ولربما حان الوقت لنضع أيدينا في أيدي بعض، ليتعلم بعضنا من بعضنا الآخر، ومن النماذج الناجحة في دول منطقتنا، ولنصنع معا شراكات حقيقية ومستدامة من أجل تحقيق أهدافنا، وقد يكون الوقت حان لكي يصبح التعاون بين دول الجنوب مكتملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، ومساهما بقوة وفاعلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة والأهداف التنموية للألفية».

ودعت المنظمات الإقليمية والدولية، ومنها البنك الدولي ومركز المساعدة التقنية للشرق الأوسط (ميتاك) التابع لصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعهد العربي للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي «إلى تكريس هذا المؤتمر حدثاً سنوياً في بيروت، وجعل لبنان مركزاً إقليمياً لتبادل المعرفة والخبرات في مجال إدارة المالية العامة، ودعم الدور الذي يقوم به معهد باسل فليحان في هذا الإطار.»

وكانت جلسة الافتتاح قد استهلّت بكلمة ترحيبية من مديرة معهد باسل فليحان السيدة لمياء مبيض البساط، أشارت فيها إلى «الإرادة المشتركة لدى الدول الأعضاء في الشبكة، لتطوير السياسات العامة وبناء القدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال التدريب على إدارة الموارد المالية والبشرية.»

ثم كانت كلمة لرئيسة وكالة التعاون التقني الدولي (ADETEF)، التابعة لوزارتي المال والاقتصاد الفرنسيين أنبيس أرسبييه، التي شددت على أن «الإدارة الفاعلة للمالية العامة هي عنصر أساسي في أي حكم جيد، وهي تتعلق بالنفقات والإيرادات على السواء.» أما كلمة البنك الدولي فألققتها جنين السيد التي مثلت مدير دائرة الشرق الأوسط في البنك في بيروت هادي العربي، وشددت السيد على أن «إدارة المالية العامة هي من أهم المواضيع التي ينبغي على دول المنطقة التطرق إليها والعمل على إصلاحها بجد ودأب.» ورات أن «أهمية الإصلاح في هذا المجال تكمن في تحسين إدارة الموارد المالية للدولة ورفع كفاءتها وبالتالي استخراج القيمة الأعلى للإنفاق العام (value for money) والذي سوف يساهم في مسيرة التنمية في هذه الدول.»

وأوضحت أن «أهمية رفع كفاءة الإنفاق تنطلق أساساً من المحافظة على ثبات الاقتصاد الكلي، خصوصاً في ظل ارتفاع المديونية العامة ومحدودية الدخل أو الموارد المتاحة التي نجدها في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.»

الأخبار

al-akbar

استراتيجية لإدارة الدين بعد طول انتظار؟

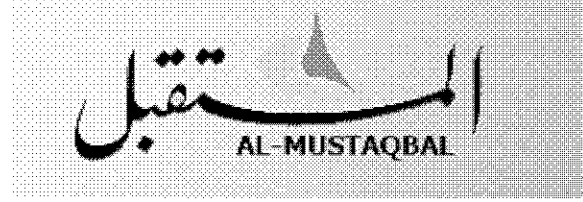
يُجمع الاقتصاديون على أنّ إدارة الدين العام في لبنان منذ انتهاء الحرب حتى يومنا هذا لم تكن رشيدة، نظراً لأنّ توظيفاته لم تكن مثمرة ومؤشّرات استدامته لم تكن مدروسة على نحو موضوعي، والآن تطرح وزارة المال استراتيجية إدارة قد تُسهم في ردم الهوّة التي تفاقمت خلال السنين، ليقف حجم الدين العام المعترف به رسمياً ٥٠ مليار دولار، وبحسب وزيرة المال ربا الحسن فإنّ العمل جارٍ على «وضع أول استراتيجية لبنانية متوسطة الأمد للدين العام للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥، بحيث توضع خطط تمويل سنوية وتنفّذ»، مع توقّع زيادة في الإيرادات الضريبية طمّا يوازي ١% من الناتج المحلي الإجمالي».

وخلال افتتاح المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Gift MENA) في السرايا الحكومية، أعلنت وزيرة المال أنّها «تسعى في المدى المتوسط إلى وضع استراتيجية شاملة لتحسين آليات تنفيذ الموازنة وإجراءاتها، وإدارة الخزينة تأخذ في الحسبان معايير التدقيق الدولية»، وتدرس «إمكان اعتماد التدقيق الداخلي».

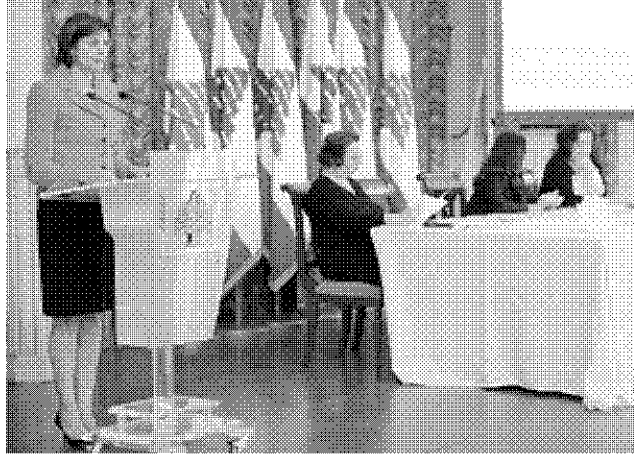
وفي ما يتعلق بتحسين تنفيذ الموازنة العامة، أشارت الحسن إلى أنّ الوزارة «سعت إلى تحسين إدارة السيولة من خلال استحداث دائرة خاصة، وتدرس حالياً إمكان إنشاء حساب موحد للخزينة بالتعاون مع مركز المساندة التقنية التابع لصندوق النقد الدولي وبمساعدة فنية من وزارة المال الفرنسية». وأفادت بأنّ الوزارة بدأت كذلك «ورشّة كبيرة لتحسين أنظمة صرف النفقات ودفعها».

وشدّدت ربا الحسن على أنّ «الأزمة المالية العالمية دفعت مشاريع الإصلاح في مجال المالية العامة إلى رأس الأولويات، وحفزت وزارات المال في كل أنحاء العالم، على تطوير ممارساتها ونظّمها وتشريعاتها وإجراءاتها». وأشارت إلى أنّ «هذه الأزمة نبهتنا إلى أهمية وجود قياديين في الإدارات الحكوميّة».

(الأخبار)



افتتحت مؤتمر GIFT-MENA الذي ينظمه معهد باسل فليحان برعاية الحريري
الحسن: إذا أراد البعض محاكمة حقبة فيجب ألا يتغاضى عن إنجازاتها



المستقبل - الاربعاء ١ كانون الأول ٢٠١٠ - العدد ٢٨٤٥ - المستقبل الإقتصادي - صفحة ١٢

شددت وزيرة المال رياً الحسن امس خلال افتتاحها في السرايا الحكومية المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا GIFTMENA، برعاية رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، على أن "تقماً كبيراً تحقق على كثير من مسارات" ورشة الاصلاحات "الواسعة والطموحة" التي أطلقتها "الحكومات المتعاقبة منذ مطلع التسعينات من القرن الفائت" في مجال المالية العامة، داعية من "يريد أن يحاكم حقبة"، الى "الأ يتغاضى عن الانجازات التي تحققت خلالها، وألا ينسى أين كنا وأين أصبحنا بفضل هذه الانجازات".

وكشفت الحسن عن أن الوزارة تعمل "على وضع أول استراتيجية لبنائية متوسطة الأمد للدين العام للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥، بحيث يتم وضع خطط تمويل سنوية وتنفيذها".

وإذ توقعت زيادة في الإيرادات الضريبية "بما يوازي نسبة ١ بالمئة من الناتج المحلي"، أعلنت أن الوزارة "تسعى في المدى المتوسط إلى وضع إستراتيجية شاملة لتحسين آليات وإجراءات تنفيذ الموازنة وإدارة الخزانة تأخذ في الاعتبار معايير التدقيق الدولية"، وتدرس "إمكان اعتماد التدقيق الداخلي"، مشيرة الى أن "التوجه نحو تعزيز تطبيق مبدأ الشمولية من خلال

ادراج كل النفقات الاستثمارية ومعظم نفقات الخزينة في الموازنة العامة، ليس بجديد، بل هو توجه تبلور لدى الوزارة منذ سنوات، وبدأ العمل عليه منذ العام ٢٠٠٧.

وترافقت كلمة الحسن مع عرض توضيحي على الشاشة، وشكرت فيها "المشاركين في المؤتمر" الذي يستمر حتى غد الخميس، ويتناول "إدارة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحديات التطوير وتحسين الأداء في ظل الأزمة العالمية".

كذلك شاركت أعضاء شبكة GIFT-MENA "والداعمين لرسالتها في تعزيز المسيرة التنموية من خلال التدريب واللقاءات العلمية والنشر والتعاون العربي والدولي"، وخصت بالذكر فرنسا "التي ساهمت وتساهم مشكورة في دعم لبنان بكل الوسائل وفي تعزيز قدرات وزارة المال بشكل خاص، وكذلك البنك الدولي والمعهد العربي للتخطيط وهم أبرز شركاء معهد باسل فليحان".

ونقلت تحيات الرئيس الحريري الى المشاركين، مشيرة الى أنه "كان راعياً في أن يكون موجوداً في افتتاح المؤتمر، لكن ارتباطاته الخارجية حالت دون ذلك، وقد حرص على أن يشمل برعايته، وعلى أن ينعقد في السرايا الحكومية، تعبيراً عن الأهمية التي يعلقها على تحديات إدارة المالية العامة وعلى هذه الشبكة الإقليمية، وعلى دور لبنان الأساسي فيها". وأكدت أن الحريري "من المؤمنين بأهمية وجود أصحاب الكفايات في مراكز القرار وفي كافة مستويات الهرم الوظيفي لأنهم وجه الدولة أمام الناس والمستثمرين وعماد الثقة بها. وهو من المؤمنين بأهمية تطوير القدرات والتدريب المستمر الذي يعتبره ضرورة وأولوية لأية عملية إصلاح في الإدارة الحكومية والخاصة".

وقالت الحسن ان "استعادة لبنان دوره الرائد في المنطقة العربية، وموقعه كجسر بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وبين الشرق والغرب عموماً، هو هدف أساسي للحكومة التي يقودها الرئيس الحريري". وأضافت "نحن نفتخر بأن شبكة GIFT-MENA ولدت في بيروت تحديداً، وبأن لبنان، من خلال معهد باسل فليحان، يتولى أمانة السر فيها".

ولاحظت أن "الأزمة المالية العالمية دفعت مشاريع الإصلاح في مجال المالية العامة الى رأس الأولويات، وحفّزت وزارات المالية في كل أنحاء العالم، لكي تنكبّ على تطوير ممارساتها ونظمها وتشريعاتها واجراءاتها". وتابعت "هذه الأزمة نبهتنا الى أهمية وجود قياديين في الإدارات الحكوميّة، يتمتعون في آن واحد بمهارات التخطيط للمستقبل، وبمرونة التكيف مع التحديات الطارئة، وبالقدرة على استنباط الحلول والمقاربات الجريئة والسريعة لمواجهتها".

وذكرت الحسن بأن "لبنان بقي في منأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، لا بل حقق نتائج اقتصادية لافتة، اذ خلافاً للمنحى العالمي، حافظ الاقتصاد اللبناني على نسب نمو عالية (بمعدل ٨ بالمئة سنوياً)، وعلى نسب تضخم منخفضة (يتوقع ان تصل الى حدود ٣,٥ بالمئة في نهاية ٢٠١٠).

ورأت أن "عوامل داخلية وخارجية على السواء ساهمت في ذلك، فالاستقرار السياسي والأمني أتاح الاستمرار في تحقيق نتائج اقتصادية جيدة، في حين أفضت التدفقات المالية الكبيرة في ٢٠٠٩ الى زيادة ملحوظة في احتياط العملات الأجنبية. واستفاد لبنان أيضاً من مناخ انخفاض الفوائد، ما أدى الى تخفيض كلفته التمويلية وبالتالي نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي".

وأشارت الى أن "انخفاض الفوائد أدى الى تخفيف عبء خدمة الدين على لبنان، والى تضيق العجز على المدى المتوسط إلى أقل من ٨ بالمئة"، متوقعة "أن تنخفض نسبة خدمة الفوائد بنحو ٣ نقاط من الناتج المحلي بحلول ٢٠١٢". وأوضحت أن "هذا الأمر يتيح بالتالي تحرير موارد مالية إضافية تمكّن الحكومة من تعزيز مستوى الخدمات العامة وفعاليتها، والسعي إلى

إطلاق برامج استثمارية يتطلبها النمو ويحتاجها اللبنانيون".

وأبرزت الحسن أن "الحكومات المتعاقبة منذ مطلع التسعينات من القرن الفائت، حرصت على أن تطلق ورشة اصلاحات واسعة وطموحة في مجال المالية العامة، وقد تم بالفعل تحقيق تقدم كبير على كثير من المسارات". وأضافت "إذا كان البعض يريد أن يحاكم حقبة، فعليه ألا يتغاضى عن الانجازات التي تحققت، وألا ينسى أين كنا وأين أصبحنا بفضل هذه الانجازات".

ولفتت الى أن "البيان الوزاري للحكومة الحالية أعاد تأكيد الالتزام ببرنامح الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العمل في الوقت نفسه للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي". وشرحت أن "الأولويات الماكرو اقتصادية في المرحلة المقبلة تتمثل في ترسيخ النمو وتحويله مستداماً وغير ظرفي، وتنفيذ سياسات توفر فرص عمل، وتحسين مناخ الأعمال، وتطوير التجارة الخارجية، ومواصلة التصحيح المالي، وتنفيذ استراتيجية لخفض الدين، والمضي في الاصلاحات الهيكلية بما فيها قطاعات الكهرباء والطاقة والاتصالات، وفي التوجه نحو اشراك القطاع الخاص، وفي تبني الاستراتيجية الاجتماعية الوطنية وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، فضلاً عن تحديث الادارة العامة، ومكافحة الفساد".

وتابعت "أما على مستوى المالية العامة، فان وزارتنا مستمرة في الورشة الاصلاحية الطموحة التي بدأت قبل أعوام، والتي أنتجت ثماراً كثيرة رغم كل العقبات والأزمات المتتالية، أصبحت وزارة المال بنتيجتها نموذجاً يحتذى بين الادارات العامة اللبنانية، من حيث التقدم الكبير الذي حققته في مجال الشفافية والقبالية للمحاسبة، ومن حيث مأسستها بالتعاون الدائم مع القطاع الخاص من أجل مصلحة جميع اللبنانيين".

وأضافت "في ما خص إدارة المالية العامة تحديداً، موضوع مؤتمرننا، أطلقت وزارة المال ورشة لإصلاح الموازنة العامة فاعتمدت منذ العام ٢٠٠٧ مقاربة جديدة لإعداد مشروع الموازنة العامة وتنفيذها، تتمثل في اعتماد اطار متوسط الأمد للنفقات، بما يجعل مشروع الموازنة أكثر شفافية ومعبراً عن توجهات الحكومة ورؤيتها الاقتصادية".

وعن إعداد الموازنة، قالت الحسن "توجهنا نحو تعزيز تطبيق مبدأ الشمولية من خلال ادراج كل النفقات الاستثمارية ومعظم نفقات الخزينة في الموازنة العامة، وهذا التوجه ليس بجديد بل هو توجه تبلور لدى الوزارة منذ سنوات، وبدأ العمل عليه منذ العام ٢٠٠٧. كذلك أطلقنا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي دراسة تحليلية لتحديد مؤشرات نوعية لتحسين الإدارة المالية (PEFA)".

وتابعت "في المدى المتوسط، فان تحديد السقف العام للموازنة سيصبح خاضعاً لموافقة مجلس الوزراء، وهو تطور أساسي في عملية تحسين ادارة النفقات. ونحن ماضون في اعتماد نظام GFS٢٠٠١، وفي أن تصبح مشاريع الموازنات أكثر واقعية، وأشد انسجاماً مع خطط الحكومة وبرامجها".

وفي ما يتعلق بتحسين تنفيذ الموازنة العامة، أشارت الحسن الى أن الوزارة "سعت إلى تحسين إدارة السيولة من خلال استحداث دائرة خاصة، وتدرس حالياً إمكان انشاء حساب موحد للخزينة بالتعاون مع مركز المساندة التقنية التابع لصندوق النقد الدولي وبمساعدة فنية من وزارة المال الفرنسية". وأفادت بأن الوزارة بدأت كذلك "ورشة كبيرة لتحسين أنظمة صرف النفقات ودفعها".

وأضافت "نسعى في المدى المتوسط إلى وضع إستراتيجية شاملة لتحسين آليات وإجراءات تنفيذ الموازنة وإدارة الخزينة تأخذ في الاعتبار معايير التدقيق الدولية مع درسنا لإمكان اعتماد التدقيق الداخلي".

وتابعت "في إطار تعزيز شفافية عمليات تنفيذ الموازنة وفاعلية المال العام، تبنت وزارة المال مبادرات عدة في مجال

تحديث عملية الشراء الحكومي بحيث أعدت دفاتر شروط نموذجية ودليلاً وطنياً لإدارة الصفقات العامة. وتستمر الوزارة بتنظيم برامج تدريب سنوية من خلال معهد باسل فليحان لتعزيز القدرات في الشراء وفي عرض أفضل الممارسات في هذا المجال وتخص مسألة الشراء المستدام أو الشراء الأخضر بأهمية كبرى من خلال مسعاها لانضمام لبنان إلى مسار مراكش".

على صعيد ادارة الدين العام، اشارت الحسن الى أن "وزارة المال خطت خطوات واسعة نحو تحقيق أهدافها، اذ يتم العمل على وضع أول استراتيجية لبنانية متوسطة الأمد للدين العام للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥، بحيث يتم وضع خطط تمويل سنوية وتنفيذها، وتم تعزيز التنسيق بين ادارة الدين والسياسة النقدية، بحيث تكون أهداف كل منهما محددة بوضوح". وأبرزت أن "في اطار استراتيجية ادارة الدين، عملت وزارة المال وستعمل على خفض كلفة الدين العام وتأمين كل الاحتياجات التمويلية للحكومة، ضمن افضل شروط السوق. كذلك ستعمل على توسيع قاعدة المستثمرين، ومن تمديد المعدل الوسطي لمدة الاستحقاق، سعياً الى خفض الفوائد والحد من مخاطر اعادة التمويل".

ولفتت الى أن الوزارة "رفعت مستوى جهاز ادارة الدين العام في هيكلتها من دائرة الى مديرية، ويجري العمل على اصدار مرسوم تطبيقي لانشاء هذه المديرية ويفترض أن يقر هذا المرسوم في الربع الاول من ٢٠١١، اضافة الى مرسوم يحدد المبادئ التوجيهية لعمل الهيئة العليا لإدارة الدين، يفترض أن يقر وينفذ أيضاً مطلع ٢٠١١".

وأضافت "تعمل وزارة المال على اصدار سندات خزينة بالعملة الوطنية لأجل اطول بهدف تعزيز ادارة الدين الداخلي، وتوسيع المعدل الوسطي لمدة استحقاقه، بما يحد من مخاطر اعادة التمويل".

وقالت الحسن إن "وزارة المال تعمل على تطوير الأسواق المالية نظراً الى أن هذا التطوير يشكل عنصراً رئيسياً في تحسين ادارة الدين. وفي هذا الاطار، أحيل على مجلس النواب مشروع قانون الأسواق المالية الذي ينظم هذه الأسواق، ويستحدث هيئة مستقلة للأسواق المالية ومحكمة خاصة لها، وغير ذلك من البنود". وتابعت "أما في الجانب المتعلق بالايادات، فان وزارة المال تسعى منذ العام ١٩٩٣، إلى تطوير النظام الضريبي والسياسات الضريبية، وبناء ادارة ضريبية حديثة وفاعلة. وقد تم في السنوات المنصرمة القيام بالكثير في هذا المجال. ونجحت وزارة المال في نقل الادارة الضريبية الى عصر جديد تتسم فيه بالتطور والفاعلية".

وأضافت "من أهم الانجازات اعادة تنظيم الادارة الضريبية وفق بنية قائمة على المهام، وقرار قانون الاجراءات الضريبية، واعتماد التصريح حصرياً بواسطة البريد، والسداد حصرياً بواسطة المصارف، أو مكاتب البريد، وتصميم الخدمات الالكترونية، ومكننة الاجراءات والآليات وتيسيرها، والربط بين أنظمة المعلومات وقواعد البيانات في عدد من الادارات ومنها السجل العقاري والأملاك المبنية.

وتهدف الإصلاحات إلى جعل المسؤولية عن كل الضرائب والرسوم محصورة بادارة واحدة، وجعل النظام الضريبي أكثر عدالة، وتحسين نوعية الخدمة وزيادة عدد المكلفين المسجلين، وتعزيز الالتزام الضريبي، وفي هذا المجال تم قبل أيام اطلاق مشروع توأمة مع الادارة الضريبية الفرنسية، بتمويل من الاتحاد الأوروبي".

وأعلنت أن "من الاهداف التي تسعى الوزارة الى تحقيقها، إنجاز تنفيذ استراتيجية التدقيق الجديدة، وتطوير النظم والاجراءات، وتحديث القوانين الضريبية المعمول بها، اضافة الى إلغاء الضرائب والرسوم ذات الاجراءات المتعددة والمعقدة والحصيلة الضريبية المنخفضة تسهياً على المواطنين والإدارة الضريبية على السواء". وخلصت الى أن "تنفيذ الاجراءات المتعلقة بالسياسة الضريبية الجديدة، يتوقع ان يثمر زيادة في الايرادات بما يوازي نسبة ١ بالمئة من الناتج

المحلي وتحقيق عدالة ضريبية".

وأكدت أن "تعزيز الشفافية يحل مكانة أساسية في الورشة الاصلاحية في وزارة المال، ومن أبرز أوجهها اصدار أكثر من عشر نشرات وتقارير دورية ومنتظمة تحوي بيانات واحصاءات وارقاماً عن المالية العامة والدين والموازنة والهيئات والنفقات والايرادات، يتم توزيعها على المجتمع الاقتصادي والجهات المانحة، ونشرها في الاعلام وعلى الموقع الالكتروني للوزارة، بحيث تكون في متناول جميع المواطنين والمكافئين. كذلك تتوافر هذه التقارير والمنشورات في المكتبة المالية التابعة لمعهد باسل فليحان، وفي معارض الكتب التي يشارك فيها المعهد".

وأضافت "تشارك وزارة المال في نشاطات الجمعية اللبنانية للشفافية، وتحرص على التنسيق معها في اعداد "موازنة المواطن" الأولى من نوعها في ٢٠١٠. كذلك تشارك بفاعلية في الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول الى المعلومات، وفي المؤتمرات وورش العمل التي تنظمها".

ولفتت الى أن المعهد ينشر منذ عام ٢٠٠٣ "أدلة المواطن" أو كتيبات "سلسلة التوعية المالية والضريبية" التي تطلع المواطن بشكل مبسط على القوانين والإجراءات المرعية وتعرفه على حقوقه وواجباته تجاه الإدارة المالية، ما يساعده على الالتزام بالقوانين واتمام معاملته بسرعة وفاعلية اكبر".

وقالت "لقد وفر المجتمع الدولي وأشقاؤنا العرب، والجهات العربية والدولية المانحة، كل الدعم والتمويل والمساعدة الفنية لبرنامجنا الإصلاحي ولبنان، وقد حرصنا من جهتنا على الشفافية وكذلك على حسن تنسيق مساعدات الجهات المانحة ضمن استراتيجية واضحة، فاستحدثنا نظاما خاصا لمراقبة المساعدات الخارجية وادوار التقارير في شأنها، بالتنسيق مع كل الفرقاء في الدولة".

وشددت الحسن على أن "العمل الإصلاحي في وزارة المال ميزته الرؤية الطويلة الأمد ولذلك شكلت إحدى ركائزه عملية استقطاب الكفاءات وتعزيز قدرات الموظفين". ونوهت في هذا الاطار بمعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، منكرة بأنه "أنشئ في العام ١٩٩٦ وبمساعدة مالية وتقنية من الحكومة الفرنسية عبر وكالة التعاون الدولي التابعة لوزارة المال الفرنسية (ADETEF)".

ورأت أن "المعهد اليوم هو المؤسسة الوحيدة في الدولة التي تؤمن، وبشكل منتظم منذ عام ١٩٩٦، حاجات التدريب والتعلم وتطوير كفاءات موظفي وزارة المالية وغيرها من الإدارات والمؤسسات في القطاع العام اللبناني وكذلك موظفي البرلمان اللبناني، وهو يعتبر اليوم أداة أساسية في عملية إصلاح الإدارة المالية في لبنان، بما ينفذه من برامج تدريبية تساهم في إرساء ثقافة الأداء والمحاسبة، وبما يقيمه من أنشطة تعزز مشاركة المجتمع المدني في رسم السياسات المالية والاقتصادية، وتوسيع دائرة الحوار والنقاش العام الموضوعي والعلمي الذي يحتاج اليه لبنان، وقد أصبح هذا المعهد، شريكاً مميزاً للعديد من مؤسسات التدريب في العالم العربي وخارجه كالبنك الدولي والمعهد العربي للتخطيط في الكويت وغيرهما من الشركاء. وبات له دور أكبر في تعزيز ما يُسمى التعاون ما بين بلدان الجنوب، لاسيما في مجالات تحسين الإدارة المالية".

وخلصت الى القول "اجتماعنا ينطوي على أهمية كبيرة، فدولنا المتجاورة لها خلفيات متشابهة وتواجه التحديات نفسها، فجميعنا حصلنا حصتنا من النزاعات والحروب، ولربما حان الوقت لنضع أيدينا في أيدي بعض، ليتعلم بعضنا من بعضنا الآخر، ومن النماذج الناجحة في دول منطقتنا، ولنصنع معا شراكات حقيقية ومستدامة من أجل تحقيق أهدافنا، وقد يكون الوقت حان لكي يصبح التعاون بين دول الجنوب مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب، ومساهما بقوة وفاعلية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة والأهداف التنموية للألفية".

ودعت المنظمات الإقليمية والدولية، ومنها البنك الدولي ومركز المساعدة التقنية للشرق الأوسط (ميتاك) التابع لصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعهد العربي للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي "الى تكريس هذا المؤتمر حدثاً سنوياً في بيروت، وجعل لبنان مركزاً إقليمياً لتبادل المعرفة والخبرات في مجال ادارة المالية العامة، ودعم الدور الذي يقوم به معهد باسل فليحان في هذا الاطار".

البساط

وكانت جلسة الافتتاح استهلّت بكلمة ترحيبية من مديرة معهد باسل فليحان السيدة لمياء مبيّض البساط، اشارت فيها الى "الإرادة المشتركة لدى الدول الأعضاء في الشبكة، لتطوير السياسات العامة وبناء القدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال التدريب على إدارة الموارد المالية والبشرية".

وذكرت بأن "هذه الشبكة أنشئت عام لتكون قاعدة إقليمية لتبادل المعارف والخبرات، والموارد والمهارات، فكانت خطوة حاسمة نحو اطلاق دينامية التعاون الاقليمي، العربي - العربي والعربي -المتوسطي". وأضافت "إننا اليوم فخورون بنمو الشبكة وتوسّعها وانضمام أعضاء جدد إليها، لتعمل في كل سنة على اقتراح مجموعة من الأدوات التدريبية الجديدة والخدمات ومواد المعرفة". وشكرت المعهد العربي للتخطيط، ووكالة التعاون التقني الدولي التابعة لوزارتي المالية والاقتصاد في فرنسا - ADETEF والبنك الدولي، لدعمها الشبكة منذ انشائها.

وأشارت الى أن "المؤتمر سيواكب مختلف الملفات المحلية والإقليمية في مواضيع تطوير إدارة المالية الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويعرض لأبرز المبادرات في مجال تطوير الموازنات العامة تحضيراً وتنفيذاً وإدارة الصفقات العامة أو الشراء الحكومي كأداة في تعزيز قيمة المال العام والرقابة المالية".

وأبرزت أن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وفر خلال ١٤ عاماً "التدريب المستمر لأكثر من ٣٣ ألف متدرّب من لبنان والمنطقة، مكرّساً ثقافة التدريب وتطوير الأداء". واعتبرت ان خدمات المعهد "تعزز مكانة لبنان ودوره واحة للتعلّم ومنبرا للنقاش الحر وتبادل الخبرات".

وأعلنت البساط عن اطلاق المعهد "المناهج الإقليمية الأولى المتخصصة في إدارة المالية الحكومية باللغة العربية"، مشيرة الى أنها "أربعة مناهج عالية الجودة تتوجه الى كبار القادة في المنطقة وتتناول مواضيع إعداد الموازنة العامة وتنفيذها والمحاسبة والرقابة والتدقيق". وأوضحت أن "العمل على هذه المناهج استغرق ثلاث سنوات بدعم من البنك الدولي".

أرسييه

ثم كانت كلمة لرئيسة وكالة التعاون التقني الدولي (ADETEF)، التابعة لوزارتي المال والاقتصاد الفرنسيين آنييس أرسييه، التي شددت على أن "الإدارة الفاعلة للمالية العامة هي عنصر أساسي في اي حكم جيد، وهي تتعلق بالنفقات والايادات على السواء".

وإذ اعتبرت ان "الإدارة الفاعلة للمالية العامة تساهم بشكل رئيسي في اقامة دولة عصرية واقتصاد متين"، لاحظت أن "اصلاح ادارة المالية العامة يتسم بالصعوبة، حتى بالنسبة الى الاقتصادات المتقدمة".

وأبرزت أن "مسألة الشفافية أساسية لبناء الثقة بالسلطة السياسية والمؤسسات والادارات العامة"، وأشارت الى أن "توعية ادارة المالية العامة تقوم على التوازن بين عناصر الاستمرارية التي تؤمن قوة هذه الادارة، وعناصر الاصلاح التي تهدف الى تحسينها".

وذكرت بأن "لبنان بادر الى مثل هذه الاصلاحات في نهاية القسم الأول من تسعينات القرن الفائت"، لافتة الى أن "تعاون

ADETEF مع المعهد المالي اندرج في سياق الهدف المتمثل في اعادة بناء ادارة المالية العامة"، من خلال الجهود التطويرية للمعهد في مجال التدريب وتطوير ادارة القدرات البشرية.

السيد

أما كلمة البنك الدولي فألققتها السيدة حنين السيد التي مثلت مدير دائرة الشرق الأوسط في البنك في بيروت هادي العربي، وشددت السيد على أن "إدارة المالية العامة هي من أهم المواضيع التي ينبغي على دول المنطقة التطرق إليها والعمل على إصلاحها بشكل جادٍ ودؤوب". ورأت أن "أهمية الإصلاح في هذا المجال تكمن في تحسين إدارة الموارد المالية للدولة ورفع كفاءتها وبالتالي استخراج القيمة الأعلى للإنفاق العام (value for money) والذي سوف يساهم في مسيرة التنمية في هذه الدول".

وأضافت "من هنا، يجب أن يأخذ هذا النوع من الإصلاح حيزاً مهماً في النقاش الإقتصادي والسياسي العام لأنه مرتبط مباشرة برفاهية الشعوب، إذ تتناول أجندة إصلاح إدارة المالية العامة آليات وضع الموازنة وتنفيذها وإدخال مكونات التخطيط والرؤية المستقبلية القطاعية فيها ولاسيما أن الموازنة هي واحدة من أهم أدوات التعبير عن السياسات والتوجهات الإقتصادية والاجتماعية للحكومة".

وشددت على أن "الإصلاح يجب أن يكون شاملاً وتتشارك فيه كل مكونات المجتمع وخصوصاً المجتمع المدني عبر إشراكه في النقاش والتحليل".

وأعلنت أن "البنك الدولي أعدّ تقريراً عن إدارة المالية العامة في العالم العربي، وعرض فيه مراحل الإصلاح والنجاحات والإخفاقات والخطوط المستقبلية".

وأشارت الى أن "لبنان هو أحد هذه الدول التي تستفيد من مساعدة البنك الدولي ولاسيما سعي الحكومة الدؤوب لإصلاح الإيرادات المالية". وأضافت "من هنا، يمولّ البنك مشروع إصلاح متكامل بقيمة ٤ ملايين دولار أميركي بالتعاون مع وزارة المالية ومعهد باسل فليحان، ويقضي المشروع رفع كفاءة العاملين في وزارة المال وتنفيذ إصلاحات في خمسة محاور رئيسية وهي: محور التحليل الإقتصادي الكلي (Macroeconomic analysis) ومحور إدارة المالية العامة وهو ينقسم إلى قسمي تخصيص الموازنة وتنفيذها، ومحور إدارة المنح الخارجية ومحور إدارة الدين العام ومحور رفع الكفاءات وهو يعنى بتدريب كوادر وزارة المالية وموظفيها وتطوير برامج التدريب حول المالية العامة بالتعاون مع المعهد المالي". وكررت السيد "التزام البنك الدولي العمل إلى جانب الحكومات في عمليات الإصلاح المالي وتأمين أفضل الإمكانيات المتاحة لتحقيق هذه الإصلاحات".

الشرق

أقدم جريدة لبنانية مستمرة في الصدور منذ ١٩٧٦

افتتاح مؤتمر مراكز التدريب الحكومية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا
الحسن: اصلاحات المالية العامة حققت تقدماً كبيراً منذ التسعينيات
"إذا كان البعض يريد محاكمة حقبة فيجب ألا يتغاضى عن إنجازاتها"

شددت وزيرة المال رينا الحسن امس خلال افتتاحها في السراي الحكومي المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - GIFT MENA برعاية رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، على أن "تقدماً كبيراً تحقق على كثير من مسارات" ورشة الاصلاحات "الواسعة والطموحة" التي أطلقتها "الحكومات المتعاقبة منذ مطلع التسعينيات من القرن الفائت" في مجال المالية العامة، داعية من "يريد أن يحاكم حقبة"، الى "ألا يتغاضى عن الاجازات التي تحققت خلالها، وألا ينسى أين كنا وأين أصبحنا بفضل هذه الاجازات".

وكشفت الحسن عن أن الوزارة تعمل "على وضع أول استراتيجية لبنانية متوسطة الأمد للدين العام للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥، بحيث يتم وضع خطط تمويل سنوية وتنفيذها".

وإذ توقعت زيادة في الإيرادات الضريبية "بما يوازي نسبة ١ في المئة من الناتج المحلي"، أعلنت أن الوزارة "تسعى في المدى المتوسط إلى وضع إستراتيجية شاملة لتحسين آليات وإجراءات تنفيذ الموازنة وإدارة الخزينة تأخذ في الاعتبار معايير التدقيق الدولية"، وتدرس "إمكان اعتماد التدقيق الداخلي"، مشيرة الى أن "التوجه نحو تعزيز تطبيق مبدأ الشمولية من خلال ادراج كل النفقات الاستثمارية ومعظم نفقات الخزينة في الموازنة العامة، ليس جديداً، بل هو توجه تبلور لدى الوزارة منذ سنوات، وبدأ العمل عليه منذ العام ٢٠٠٧".

وترافقت كلمة الحسن مع عرض توضيحي على الشاشة، وشكرت فيها "المشاركين في المؤتمر" الذي يستمر الى غد الخميس ويتناول "إدارة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا: تحديات التطوير وتحسين الأداء في ظل الأزمة العالمية".

كذلك شاركت أعضاء شبكة GIFT-MENA "والداعمين لرسالتها في تعزيز المسيرة التنموية من خلال التدريب واللقاءات العلمية والنشر والتعاون العربي والدولي"، وخصت بالذكر فرنسا "التي ساهمت وتساهم مشكورة في دعم لبنان بكل الوسائل وفي تعزيز قدرات وزارة المال بشكل خاص، وكذلك البنك الدولي والمعهد العربي للتخطيط وهم أبرز شركاء معهد باسل فليحان".

ونقلت تحيات الرئيس الحريري الى المشاركين، مشيرة الى أنه "كان راعياً في أن يكون موجوداً في افتتاح المؤتمر، لكن ارتباطاته الخارجية حالت دون ذلك، "وقد حرص على أن يشمل برعايته، وعلى أن ينعقد في السراي الحكومي، تعبيراً عن الأهمية التي يعلقها على تحديات إدارة المالية العامة وعلى هذه الشبكة الاقليمية، وعلى دور لبنان الأساسي فيها".

وأبرزت الحسن أن "الحكومات المتعاقبة منذ مطلع التسعينات من القرن الفائت، حرصت على أن تطلق ورشة اصلاحات واسعة وطموحة في مجال المالية العامة، وقد تم بالفعل تحقيق تقدم كبير على كثير من المسارات". وأضافت "إذا كان البعض يريد أن يحاكم حقبة، فعليه ألا يتغاضى عن الاجازات التي تحققت، وألا ينسى أين كنا وأين أصبحنا بفضل هذه الاجازات".

ولفتت الى أن "البيان الوزاري للحكومة الحالية أعاد التأكيد على الالتزام ببرنامج الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العمل في الوقت نفسه للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي".

وأضافت "في ما خص إدارة المالية العامة تحديداً، موضوع مؤتمرننا، أطلقت وزارة المال ورشة لإصلاح الموازنة العامة فاعتمدت منذ العام ٢٠٠٧ مقاربة جديدة لإعداد مشروع الموازنة العامة وتنفيذها، تتمثل في اعتماد اطار متوسط الأمد للنفقات، بما يجعل مشروع الموازنة أكثر شفافية ومعبراً عن توجهات الحكومة ورؤيتها الاقتصادية". وأضافت "نسعى في المدى المتوسط إلى وضع إستراتيجية شاملة لتحسين آليات وتنفيذ الموازنة وإدارة الخزينة تأخذ في الاعتبار معايير التدقيق الدولية مع درسنا لإمكان اعتماد التدقيق الداخلي".

على صعيد ادارة الدين العام، اشارت الحسن الى أن "وزارة المال خطت خطوات واسعة نحو تحقيق أهدافها، إذ يتم العمل على وضع أول استراتيجية لبنانية متوسطة الأمد للدين العام للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥، بحيث يتم وضع خطط تمويل سنوية وتنفيذها، وتم تعزيز التنسيق بين ادارة الدين والسياسة النقدية، بحيث تكون أهداف كل منهما محددة بوضوح".

وأبرزت أن "في اطار استراتيجية ادارة الدين، عملت وزارة المال وستعمل على خفض كلفة الدين العام وتأمين كل الاحتياجات التمويلية للحكومة، ضمن افضل شروط السوق. كذلك ستعمل الوزارة على توسيع قاعدة المستثمرين، ومن تمديد المعدل الواسطي لمدة الاستحقاق، سعياً الى خفض الفوائد واخذ من مخاطر اعادة التمويل".

ولفتت الى أن الوزارة "رفعت مستوى جهاز ادارة الدين العام في هيكلتها من دائرة الى مديرية، ويجري العمل على اصدار مرسوم تطبيقي لانشاء هذه المديرية ويفترض أن يقر هذا المرسوم في الربع الاول من ٢٠١١، اضافة الى مرسوم يحدد المبادئ التوجيهية لعمل الهيئة العليا لإدارة الدين، يفترض أن يقر وينفذ أيضاً في مطلع ٢٠١١".

وأضافت "تعمل وزارة المال على اصدار سندات خزينة بالعملة الوطنية لآجال اطول بهدف تعزيز ادارة الدين الداخلي، وتوسيع المعدل الوسيطى لمدة استحقاقه، بما يجد من مخاطر اعادة التمويل".

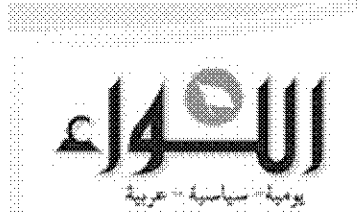
وأعلنت أن "من الاهداف التي تسعى الوزارة الى تحقيقها، إنجاز تنفيذ استراتيجية التدقيق الجديدة، وتطوير النظم والاجراءات، وتحديث القوانين الضريبية المعمول بها، اضافة الى إلغاء الضرائب والرسوم ذات الاجراءات المتعددة والمعقدة والحصيلة الضريبية المنخفضة تسهياً على المواطنين والإدارة الضريبية على السواء".

وخلصت الى أن "تنفيذ الاجراءات المتعلقة بالسياسة الضريبية الجديدة، يتوقع ان يثمر زيادة في الايرادات بما يوازي نسبة ١ في المئة من الناتج المحلي وتحقيق عدالة ضريبية".

وكانت جلسة الافتتاح استهلّت بكلمة ترحيبية من مديرة معهد باسل فليحان السيدة لمياء مبيض البساط، اشارت فيها الى "الإرادة المشتركة لدى الدول الأعضاء في الشبكة، لتطوير السياسات العامة وبناء القدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال التدريب على إدارة الموارد المالية والبشرية".

ثم كانت كلمة لرئيسة وكالة التعاون التقني الدولي (ADETEF)، التابعة لوزارتي المال والاقتصاد الفرنسيين آنيس أرسويه، التي شددت على أن "الإدارة الفاعلة للمالية العامة هي عنصر أساسي في أي حكم جيد، وهي تتعلق بالنفقات والايرادات على السواء".

أما كلمة البنك الدولي فألقنتها السيدة حنين السيد التي مثلت مدير دائرة الشرق الأوسط في البنك في بيروت هادي العربي، وشددت على أن "إدارة المالية العامة هي من أهم المواضيع التي ينبغي على دول المنطقة التطرق إليها والعمل على إصلاحها بشكل جاد ودؤوب".



افتتحت مؤتمر GIFT-MENA برعاية الحريري الحسن: لوضع استراتيجية شاملة لتحسين تنفيذ آليات الموازنة

كشفت وزيرة المال ربّ الحسن أمس خلال افتتاحها في السرايا الحكومية المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برعاية رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري عن أن الوزارة تعمل >على وضع أول استراتيجية لبنانية متوسطة الأمد للدين العام للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥، بحيث يتم وضع خطط تمويل سنوية وتنفيذها



الوزيرة الحسن متحدثة خلال المؤتمر في السرايا الحكومية

< واذ توقعت زيادة في الإيرادات الضريبية بما يوازي نسبة ١ في المئة من الناتج المحلي>، أعلنت أن الوزارة >تسعى في المدى المتوسط إلى وضع إستراتيجية شاملة لتحسين آليات وإجراءات تنفيذ الموازنة وإدارة الخزينة تأخذ في الاعتبار معايير التدقيق الدولية>، وتدرس >إمكان اعتماد التدقيق الداخلي>، مشيرة إلى أن >التوجه نحو تعزيز تطبيق مبدأ الشمولية من خلال ادراج كل النفقات الاستثمارية ومعظم نفقات الخزينة في الموازنة العامة، ليس بجديد، بل هو توجه تبلور لدى الوزارة منذ سنوات، وبدأ العمل عليه منذ العام ٢٠٠٧>

ونقلت نحيات الرئيس الحريري الى المشاركين، مشيرة الى أنه >كان راغياً في أن يكون موجوداً في افتتاح المؤتمر، لكن ارتباطاته الخارجية حالت دون ذلك>، >وقد حرص على أن يشمل برعايته، وعلى أن يعقد في السرايا الحكومية، تعبيراً عن الأهمية التي يعلقها على تحديات إدارة المالية العامة وعلى هذه الشبكة الإقليمية، وعلى دور لبنان الأساسي فيها>.

وأكدت أن الحريري >من المؤمنين بأهمية وجود أصحاب الكفايات في مراكز القرار وفي كافة مستويات الهرم الوظيفي لأنهم وجه الدولة أمام الناس والمستثمرين وعماد الثقة بها> وهو من المؤمنين بأهمية تطوير القدرات والتدريب المستمر الذي يعتبره ضرورة وأولوية لأية عملية إصلاح في الإدارة الحكومية والخاصة>.

وقالت الحسن ان >استعادة لبنان دوره الرائد في المنطقة العربية، وموقعه كجسر بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وبين الشرق والغرب عموماً، هو هدف أساسي للحكومة التي يعودها الرئيس الحريري>. وأضافت >نحن نفتخر بأن شبكة GIFT-MENA ولدت في بيروت تحديداً، وبأن لبنان، من خلال معهد باسل فليحان، يتولى أمانة السر فيها>.

وفي ما يتعلق بتحسين تنفيذ الموازنة العامة، أشارت الحسين الى أن الوزارة >سعت إلى تحسين إدارة السيولة من خلال استحداث دائرة خاصة، وتدرس حالياً إمكان انشاء حساب موجد للخزينة بالتعاون مع مركز المساندة التقنية التابع لصندوق النقد الدولي وبمساعدة فنية من وزارة المال الفرنسية>. وأفادت بأن الوزارة بدأت كذلك >ورشة كبيرة لتحسين أنظمة صرف النفقات ودفعها>.

وأضافت >نسعى في المدى المتوسط إلى وضع إستراتيجية شاملة لتحسين آليات وإجراءات تنفيذ الموازنة وإدارة الخزينة تأخذ في الاعتبار معايير التدقيق الدولية مع درسنا لإمكان اعتماد التدقيق الداخلي>.

وتابعت <في إطار تعزيز شفافية عمليات تنفيذ الموازنة وفاعلية المال العام، تبنت وزارة المال مبادرات عدة، على صعيد ادارة الدين العام>

البساط

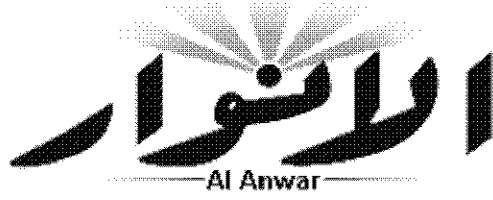
وكانت جلسة الافتتاح استهلّت بكلمة ترحيبية من مديرة معهد باسل فليحان لمياء مبيّض البساط، اشارت فيها الي <الإرادة المشتركة لدى الدول الأعضاء في الشبكة، لتطوير السياسات العامة وبناء القدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال التدريب على إدارة الموارد المالية والبشرية>.

أرسييه

ثم كانت كلمة لرئيسة وكالة التعاون التقني الدولي، التابعة لوزارتي المال والاقتصاد الفرنسيين أنيبس أرسييه، التي شددت على أن <الإدارة الفاعلة للمالية العامة هي عنصر أساسي في اي حكم جيد، وهي تتعلق بالنفقات والإيرادات على السواء>.

السيد

أما كلمة البنك الدولي فألقّتها حنين السيد التي مثلت مدير دائرة الشرق الأوسط في البنك في بيروت هادي العربي، اوضحت خلالها أن <أهمية رفع كفاءة الإنفاق تنطلق أساساً من المحافظة على ثبات الإقتصاد الكلي، خصوصاً في ظل ارتفاع المديونية العامة ومحدودية الدخل أو الموارد المتاحة التي نجدها في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا>.



وزيرة المال افتتحت في السراي المؤتمر السنوي لشبكة مراكز التدريب الحكومية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا

افتتحت وزيرة المال ربا الحسن امس في السراي الحكومي المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برعاية رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري. ويستمر المؤتمر الى الغد، ويتناول إدارة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا: تحديات التطوير وتحسين الأداء في ظل الأزمة العالمية.

وتحدثت الحسن وترافقت كلمتها مع عرض توضيحي على الشاشة، وشكرت أعضاء شبكة والداامين لرسالتها في تعزيز المسيرة التنموية من خلال التدريب واللقاءات العلمية والنشر والتعاون العربي والدولي، وخصت بالذكر فرنسا التي ساهمت وتساهم مشكورة في دعم لبنان بكل الوسائل وفي تعزيز قدرات وزارة المال بشكل خاص، وكذلك البنك الدولي والمعهد العربي للتخطيط وهم أبرز شركاء معهد باسل فليحان. ولاحظت الحسن أن الأزمة المالية العالمية دفعت مشاريع الإصلاح في مجال المالية العامة الى رأس الأولويات، وحفزت وزارات المالية في كل أنحاء العالم، لكي تنكب على تطوير ممارساتها ونظمها وتشريعاتها واجراءاتها. وتابعت: هذه الأزمة نبهتنا الى أهمية وجود قياديين في الإدارات الحكومية، يتمتعون في آن واحد بمهارات التخطيط للمستقبل، وبمرونة التكيف مع التحديات الطارئة، وبالقدرة على استنباط الحلول والمقاربات الجريئة والسريعة لمواجهتها.

وذكرت الحسن بأن لبنان بقي في منأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، لا بل حقق نتائج اقتصادية لافتة، اذ خلافا للمنحى العالمي، حافظ الاقتصاد اللبناني على نسب نمو عالية بمعدل ٨ في المئة سنويا، وعلى نسب تضخم منخفضة يتوقع ان تصل الى حدود ٥.٣ في المئة في نهاية ٢٠١٠. ورأت أن عوامل داخلية وخارجية على السواء ساهمت في ذلك، فالاستقرار السياسي والأمني أتاح الاستمرار في تحقيق نتائج اقتصادية جيدة، في حين أفضت التدفقات المالية الكبيرة في ٢٠٠٩ الى زيادة ملحوظة في احتياطي العملات الأجنبية. واستفاد لبنان أيضا من مناخ انخفاض الفوائد، مما أدى الى تخفيض كلفته التمويلية وبالتالي نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي.

وأشارت الى أن انخفاض الفوائد أدى الى تخفيف عبء خدمة الدين على لبنان، والى تضيق العجز على المدى المتوسط إلى أقل من ٨ في المئة، متوقعة أن تنخفض نسبة خدمة الفوائد بنحو ٣ نقاط من الناتج المحلي بحلول ٢٠١٢. وأوضحت أن هذا الأمر يتيح بالتالي تحرير موارد مالية إضافية تمكن الحكومة من تعزيز مستوى الخدمات العامة وفعاليتها، والسعي الى إطلاق برامج استثمارية يتطلبها النمو ويحتاجها اللبنانيون. وأبرزت الحسن أن الحكومات المتعاقبة منذ مطلع التسعينات من القرن الفائت، حرصت على أن تطلق ورشة اصلاحات واسعة وطموحة في مجال المالية العامة، وقد تم بالفعل تحقيق تقدم كبير على كثير من المسارات. وأضافت اذا كان البعض يريد أن يحاكم حقبة، فعليه ألا يتغاضى عن الانجازات التي تحققت، وألا ينسى أين كنا وأين أصبحنا بفضل هذه الانجازات.

ولفتت الى أن البيان الوزاري للحكومة الحالية أعاد التأكيد على الالتزام ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العمل في الوقت نفسه للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي. وشرحت أن الأولويات الماكرو اقتصادية في المرحلة المقبلة تتمثل في ترسيخ النمو وتحويله مستداما وغير ظرفي، وتنفيذ سياسات توفر فرص عمل، وتحسين مناخ الأعمال، وتطوير التجارة الخارجية، ومواصلة التصحيح المالي، وتنفيذ استراتيجية لخفض الدين، والمضي في الإصلاحات الهيكلية بما فيها قطاعات الكهرباء والطاقة والاتصالات، وفي التوجه نحو اشراك القطاع الخاص، وفي تبني الاستراتيجية الاجتماعية الوطنية وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، فضلا عن تحديث الادارة العامة، ومكافحة الفساد.

وتابعت: أما على مستوى المالية العامة، فإن وزارتنا مستمرة في الورشة الإصلاحية الطموحة التي بدأت قبل أعوام، والتي أنتجت ثمارا كثيرة رغم كل العقبات والأزمات المتتالية، أصبحت وزارة المال بنتيجتها نموذجاً يحذى بين الإدارات العامة اللبنانية، من حيث التقدم الكبير الذي حققته في مجال الشفافية والمقابلية للمحاسبة، ومن حيث مأسستها التعاون الدائم مع القطاع الخاص من أجل مصلحة جميع اللبنانيين.

وقالت: في المدى المتوسط، فإن تحديد السقف العام للموازنة سيصبح خاضعا لموافقة مجلس الوزراء، وهو تطور أساسي في عملية تحسين ادارة النفقات. ونحن ماضون في اعتماد نظام GFS2001، وفي أن تصبح مشاريع الموازنات أكثر واقعية، وأشد انسجاما مع خطط الحكومة وبرامجها. وفي ما يتعلق بتحسين تنفيذ الموازنة العامة، أشارت الحسن الى أن الوزارة سعت إلى تحسين إدارة السيولة من خلال استحداث دائرة خاصة، وتدرس حاليا إمكان انشاء حساب موحد للخزينة، بالتعاون مع مركز المساندة التقنية التابع لصندوق النقد الدولي وبمساعدة فنية من وزارة المال الفرنسية، مشيرة إلى أن الوزارة بدأت كذلك ورشة كبيرة لتحسين أنظمة صرف النفقات ودفعها.

أضافت: نسعى في المدى المتوسط إلى وضع إستراتيجية شاملة لتحسين آليات وإجراءات تنفيذ الموازنة وادارة الخزينة تأخذ في الاعتبار معايير التدقيق الدولية مع درسا لإمكان اعتماد التدقيق الداخلي.

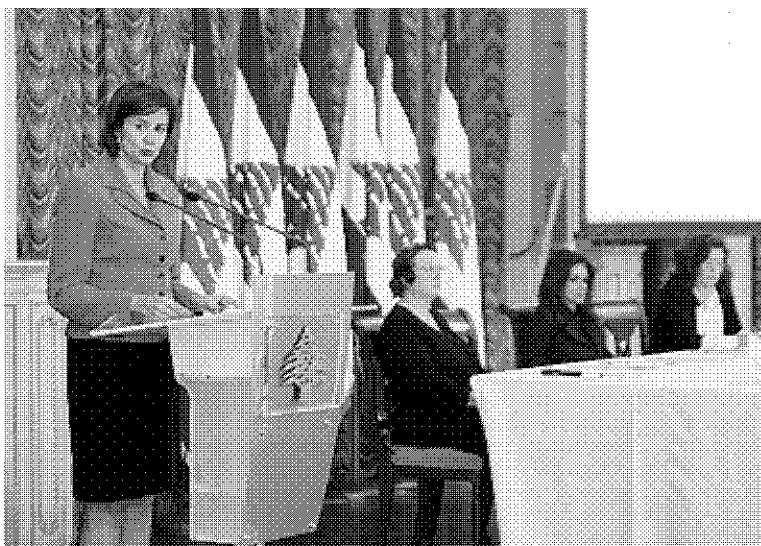
وتابعت: في إطار تعزيز شفافية عمليات تنفيذ الموازنة وفاعية المال العام، تبنت وزارة المال مبادرات عدة في مجال تحديث عملية الشراء الحكومي بحيث أعدت دفاتر شروط نموذجية ودليلا وطنيا لإدارة الصفقات العامة. وتستمر الوزارة بتنظيم برامج تدريب سنوية من خلال معهد باسل فليحان لتعزيز القدرات في الشراء وفي عرض أفضل الممارسات في هذا المجال وتخص مسألة الشراء المستدام أو الشراء الأخضر بأهمية كبرى من خلال مسعاها لانضمام لبنان إلى مسار مراكش.

على صعيد ادارة الدين العام، قالت: إن وزارة المال خطت خطوات واسعة نحو تحقيق أهدافها، إذ يتم العمل على وضع أول استراتيجية لبنانية متوسطة الأمد للدين العام للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥، بحيث يتم وضع خطط تمويل سنوية وتنفيذها، وتم تعزيز التنسيق بين ادارة الدين والسياسة النقدية، بحيث تكون أهداف كل منهما محددة بوضوح.

واردفت: في إطار استراتيجية إدارة الدين، عملت وزارة المال وستعمل على خفض كلفة الدين العام وتأمين كل الحاجات التمويلية للحكومة، ضمن أفضل شروط السوق. كذلك، ستعمل على توسيع قاعدة المستثمرين وتمديد المعدل الواسطي لمدة الاستحقاق، سعيا الى خفض الفوائد والحد من مخاطر اعادة التمويل. وإن الوزارة رفعت مستوى جهاز إدارة الدين العام في هيكليتها من دائرة الى مديرية، ويجري العمل على اصدار مرسوم تطبيقي لانشاء هذه المديرية ويفترض أن يقر هذا المرسوم في الربع الاول من ٢٠١١، اضافة الى مرسوم يحدد المبادئ التوجيهية لعمل الهيئة العليا لإدارة الدين، يفترض أن يقر وينفذ أيضا في مطلع ٢٠١١.

Réduction de la dette publique : les autorités décident, enfin, de se mobiliser

01/12/2010



La ministre des Finances au cours de son allocution, hier, au Sérail. Photo Dalati et Nohra

LIBAN - INITIATIVE À l'heure où la dette publique culmine déjà à plus de 50 milliards de dollars, la ministre des Finances a annoncé hier la prochaine élaboration d'une stratégie quinquennale visant à réduire le poids des engagements de l'État. La grande argentine a indiqué en outre l'entrée en vigueur, début 2011, du décret d'application instaurant le Haut Comité de la dette.

Au cours de l'ouverture hier de la conférence annuelle du Réseau des instituts et centres de formation dans la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord (GIFT-MENA), la ministre des Finances, Raya el-Hassan, a dévoilé la prochaine mise en place d'une stratégie à moyen terme pour la réduction de la dette publique au Liban - une « première », a-t-elle souligné. « Le ministère planche à l'heure actuelle sur l'élaboration de la première stratégie de réduction de la dette publique (...). Celle-ci, étalée sur la période 2010-2015, portera sur des plans de

financement annuels et sur les moyens d'exécution de ces plans (...) », a ainsi indiqué la grande argentine.

Mme el-Hassan a affirmé parallèlement que des efforts étaient déployés en vue de renforcer la coordination entre son ministère et les autorités monétaires, et d'élargir la base des investisseurs, dans le but de réduire les taux d'intérêt et de limiter ainsi les risques liés au refinancement de la dette.

« L'émission de bons de Trésor en livres assortis de délais de remboursement plus longs » s'inscrit dans le cadre de ces objectifs, a-t-elle ajouté.

Raya el-Hassan a indiqué en outre que les décrets d'application portant sur la création d'une direction chargée du dossier de la dette au sein du ministère des Finances ainsi que du Haut Comité de la dette devraient être avalisés au cours des premiers mois de 2011. Notons qu'une loi avait été votée en août 2008 instaurant ces deux organismes. Le dossier de la dette publique était jusque-là géré par un département au sein du ministère.

Raya el-Hassan s'est enfin félicitée de la baisse du ratio de la dette publique au PIB au cours des dernières années, soulignant à cet égard l'impact positif de la chute des taux d'intérêt mondiaux au lendemain de la crise internationale. « Si cette tendance se poursuivait, ceci devrait élargir à terme la marge de manœuvre de l'État en termes d'investissements publics », a-t-elle souligné, prévoyant une baisse du ratio du service de la dette au PIB de trois points d'ici à 2012.

Rappelons que la dette publique au Liban avait atteint près de 51 milliards de dollars fin septembre, soit plus de 140 % du PIB.

Hausse des recettes publiques

Sur un autre plan, la grande argentine s'est attardée hier sur le sujet de finances publiques, réitérant l'engagement de son ministère en faveur d'un assainissement financier plus prononcé. Raya el-Hassan a rappelé à ce sujet les principales mesures prises depuis le début des années 90 pour pallier le déséquilibre budgétaire chronique et moderniser le régime fiscal, indiquant que les recettes de l'État devraient augmenter à hauteur de 1 % du PIB.

Au sujet du budget et de la gestion interne, la ministre des Finances a indiqué que son ministère œuvrait à mettre en place à moyen terme une stratégie globale qui prendrait en compte les normes internationales d'audit. Celle-ci visera à améliorer les mécanismes et les procédures d'exécution des budgets et de gestion du Trésor public.

Raya el-Hassan a enfin indiqué que son ministère étudiait la possibilité « d'adopter un système d'audit interne », soulignant, par ailleurs, sa volonté de consacrer le principe de consolidation budgétaire dans l'élaboration des prochains budgets.